الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية أو تذويلها » . وهو نص يلخص وجهة نظر القوى التي وضعت الميثاق ازاء الظروف التي استجدت منذ حرب العام ١٩٦٧ ، فيرفض التسوية السلمية التي كان يجري الترويج لها على أساس تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم ٢٤٢ ، بما يشتمل عليه خاصة من اعتراف عربي باسرائيل ، ويقرر وزن ودور الثورة الفلسطينية المسلحة بما هي تعبير عن ذات الشعب العربي الفلسطيني ، ويؤكد التمسك بهدف تحرير فلسطين تحريراً كاملاً بما هو نقيض لوجود اسرائيل ، من جهة ، ونقيض لدعوة التسوية السلمية من جهة اخرى ، ويتزود في هذا الاتجاه فيرفض « كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية أو تذويلها » ما هو منها موجود وما يمكن أن يوجد .

حول هذا الرفض كانت تلتقي في ذلك الوقت ، وبغير أيما تردد ، القوى الفلسطينية الممثلة في المجلس الوطني كافة . ومن بين القوى الفلسطينية عموما لم يتخذ موقفا ايجابيا من مساعي التسوية السلمية سوى الشيوعيين الذين لم يكونوا ، انذاك ، ممثلين في المجلس الوطني أو في أي من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية الأخرى . وهنا تستوقفنا عبارة « يرفض كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية أو تذويلها » .

ان جذور الرفض عميقة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية برمته . وتعبير الرفض نستخدمه هنا بما هو وصف لموقف ، لحالة ، لنهج في العمل ، من غير ان يتضمن أي حكم سياسي أو أخلاقي . والعبارة التي أشرنا اليها « كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية » ورفض المشاريع المشار اليها باطلاقها ، تعطي مظهرا نموذجيا لحالة الرفض .

منطقيا : قضية فلسطين لا بد ان تصفى ذات يوم : فهي لن تظل قائمة ومحتدمة الى الابد . وهناك قوى عديدة تعمل من أجل تصفيتها ، قوى يقف في قطبيها الشعب الفلسطيني ، من جهة ، والحركة الصهيونية ، من الجهة المقابلة . ولا شك ان كل قوة تعمل كي تتم التصفية لصالحها . وهنا تتقيم المواقف والاتجاهات : مصداقيتها وعدالتها ومشروعيتها وفق الاتجاه الذي تسير فيه الجهود نحو التصفية، الحقة والعادلة والتي تنسجم مع الشرعية القائمة على العدل ، أو العدوانية التوسعية التي تكرس الاغتصاب . وعلى هذا الأساس فان لمنظمة التحرير ، بمعنى من المعاني ، مشروعها لتصفية القضية الفلسطينية ، وان للصهيونية مشروعها ايضا . وبينهما على هذا الجانب أو ذاك عشرات القوى لها مشاريعها المتناقضة أو المختلفة أو المتماثلة . أما النص في الميثاق الوطني على رفض كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية ، هكذا باطلاقها ، فهو المظهر الصارخ لحالة الرفض الفلسطيني ، بما هو موقف ومنهج في التفكير والممارسة سلبيان . ولا نظن ان في الدوافع التي املت وضع هذه المادة ومثيلاتها في الميثاق أي رغبة معلنة في أن تستمر قضية فلسطين قائمة ومحتدمة الى أبد الآبدين .

على غرار ذلك يمكن تقييم ما اعتادت الادبيات الفلسطينية أن تردده الى وقت قريب حول رفض حل القضية الفلسطينية ، الحل باطلاقه ، وليس طبقا لمضمونه .

ويزعم الكاتب ، الذي عني بهذه النقطة وبمتابعتها في الفكر والمواقف السياسية الفلسطينية لعدة سنوات ، ان الرفض بما هو حالة سلبية في تاريخ الحركة الوطنية